واقع الديمقراطية التوافقية في مملكة بلجيكا الدروس المستفادة

***م.د. حيدر عبد جساس**

باحث من العراق

*الجامعة المستنصرية/ كلية العلوم السياسية

Jassas123Alame@gmail.com

ملخص :

إنَّ واقع تبني مفهوم الديمقراطية التوافقية الذي يدور حوله نقاش واسع يشير إلى إنَّ هناك مشكلة اجتماعية وثقافية او دينية ومذهبية، ويتم تبني هذا النوع من الديمقراطية لمعالجة هذه المشكلة سياسياً من خلال تقاسم السلطة بين الجهات أو الاطراف الاجتماعية المختلفة، وقد ساعدت البنى الاجتماعية والثقافية لاسِّيما الاختلاف اللغوي في بلجيكا إلى تبني الديمقراطية التوافقية للحفاظ على وحدة الدولة، فالعامل الاجتماعي المتمثل بالاختلاف اللغوي كان من أهم العوامل للدفع باتجاه تبني النهج التوافقي، وقد انعكس الاختلاف الاجتماعي على الواقع الدستوري والسياسي والذي أدى إلى قيام وترسيخ التوافقية البلجيكية، ففي الجانب الدستوري اعتمد النظام الفيدرالي كسمة من سمات الحكم التوافقي وكان للدستور اثر مباشر في تثبيت الحكم التوافقي فضلاً عن الفيدرالية لا سيما فيما يتعلق بتشكيلة الحكومة التي تقسم بين الناطقين بالهولندية والفرنسية والهدف هو توزيع السلطة بين المكونين الرئيسيين، اما الجانب السياسي كان للأحزاب السياسية دور مهم في الذهاب نحو التوافقية في الحكم بعدما تحولت الاحزاب من المستوى الوطني إلى المستوى الاقليمي، وبهذا يكون الواقع الاجتماعي والدستوري والسياسي مهيئ للأخذ بالنهج التوافقي الذي كان له دور في تبني سياسات أسهمت في نوع من الاستقرار النسبي.

كلمات مفتاحية :الديمقراطية التوافقية، التعددية في بلجيكا، التعدد اللغوي.

The reality of consensual democracy in the Kingdom of Belgium, lessons learned

MD Haider Abed Jassas

researcher from Iraq

Al-Mustansiriya University/College of Political Science

ABSTRACT

The reality of adopting the concept of consensual democracy, around which a wide discussion is taking place, indicates that there is a social, cultural or religious and sectarian problems, this type of democracy is adopted to address this problem politically through power-sharing between different social parties, social and cultural backgrounds structures have helped, especially. The linguistic difference in Belgium led to the adoption of consociational democracy to maintain the unity of the state. The social difference was reflected in the constitutional and political reality, which led to the establishment and consolidation of Belgian consociationalism. On the constitutional side, the federal system was adopted as a feature of consensual governance. The constitution had a direct impact on the consolidation of consensual rule in addition to federalism, especially with regard to the government formation that is divided between Dutch and French community speakers which at distribute the power between the two main components. As for the political aspect, the political parties had an important role in going towards consociationalism in governance after the parties shifted from the local level to the regional level. Thus, the social, constitutional and political reality is ripe for adopting the consensual approach that had a role in adopting policies which contributed to a kind of relative stability.

KEYWORDS: consociational democracy, pluralism in Belgium, multilingualism.

المقدمة

من الصعب بيان نمط موحد للديمقراطية في ظل تباين ظروف وطبيعة المجتمعات التعددية، ولكن مهما اختلفت النظم الديمقراطية من مجتمع إلى آخر بتغيير اساليبها وادواتها، تبقى للديمقراطية مبادئها الاساسية الثابتة القائمة على أساس حكم الاكثرية، وهذا ما يقول به النمط الليبرالي الغربي في الأخذ بالديمقراطية التنافسية، لكن هناك من يعتقد إنَّ اعمام فكرة الأكثرية العددية على سائر المجتمعات أمر غير ممكن؛ لأنها لا تصلح سوى في المجتمعات المتجانسة شعبياً، أما في المجتمعات التعددية فترى من الأنسب اعتماد القاعدة التوافقية، وهذا ما تم اعتماده في مملكة بلجيكا.

إنَّ أول تطبيق للديمقراطية التوافقية(*) كان في بلدان اوروبا الغربية، وهذا التطبيق لم يستند إلى نظرية بقدر ما كان هو وليد الحاجة في مجتمعات متعددة

(*) لا يمكن تقسيم الديمقراطية إلى توافقية وغير توافقية فالديمقراطية واحدة غير قابلة للتقسيم، لكن ما يراد من الديمقراطية التوافقية هي آلية تقسيم السلطة بين المكونات المتعددة في الدولة بشكل يحقق التوازن بين حجم هذه المكّونات في ممارسة السلطة داخل مؤسسات الدولة.

وغير منسجمة، فتم تطبيقها في بلجيكا كون المجتمع كان منقسماً بشكلٍ واضح من الناحية القومية واللغوية، وهذا الانقسام كان له انعكاسه الكبير علىٰ الواقع الجغرافي أيضاً، لذا كانت اولى خطوات الذهاب نحو الحكم التوافقي هو الأخذ بالفيدرالية لضمان الحقوق السياسية للقوميات والحد من تركيز السلطة، أي تم تقسيم السلطة على أساس جغرافي، وهنا يجب الاشارة إلى إنَّ بلجيكا تُعد من الدول التي طبقت التجربة التوافقية وفق عناصرها الأساسية الأربعة وليس فقط عبر النظام الفيدرالي، فقد أخذت بـ(حكومة الائتلاف الواسع، ومبدأ التمثيل النسبي في مؤسسات الدولة، وحق الفيتو المتبادل، وأخيراً الادارة الذاتية لشؤون الجماعات الخاصة-الفيدرالية-)، وهذه هي سمات ما يعرف بالديمقراطية التوافقية، ومن هنا تنبع **أهمية البحث** التي تتلخص في نقطتين:

إنَّ أول تطبيق للديمقراطية التوافقية كان في بلدان اوروبا الغربية، وهذا التطبيق لم يستند إلى نظرية بقدر ما كان هو وليد الحاجة في مجتمعات متعددة وغير منسجمة

1. معرفة الاسباب التي أدت إلى الأخذ بالنهج التوافقي في بلجيكا من خلال التعرف على طبيعة التعددية الاجتماعية والثقافية، وواقع المؤسسات السياسية والدستورية.
2. معرفة كيفية التعامل مع التعددية المعقدة وادارتها، والإسهام في تقديم ايضاحات حول الديمقراطية التوافقية بعد عام 1993.

المشكلة البحثية: برزت التعددية اللغوية في بلجيكا بشكلٍ ملحوظ، وهذا الواقع الاجتماعي انعكس بوضوح على الواقع السياسي من خلالً توزيع السلطة بشكلٍ توافقي بين المجتمعات اللغوية، وهو ما عرف بنهج الديمقراطية التوافقية، وهناً يصبح السؤال الرئيسي للبحث الذي يسعى للإجابة عليه هو: هل الديمقراطية التوافقية هي الحل لإنهاء النزاعات في المجتمعات ذات التعددية الاجتماعية، وبناء دولة مستقرة.

ومن هذا السؤال الرئيسي نسعى إلى معرفة الآتي:

أولاً: معرفة العوامل الاجتماعية والسياسية والدستورية المساعدة على قيام التوافقية في بلجيكا.

ثانياً: إلى أي مدى أسهمت التوافقية في تحقيق الاستقرار السياسي وقوة النظام السياسي.

ثالثاً: هل الديمقراطية التوافقية طريقة ناجحة لأدارة المجتمع المتعدد في بلجيكا.

فرضية البحث: لم تنشأ التوافقية في بلجيكا بمعزل عن الظواهر الاجتماعية والسياسية، فسبب قيامها هو من أجل تخفيف حدة الصراعات السياسية بين المجتمعات اللغوية المختلفة، والحفاظ على وحدة الأرض المهددة للتقسيم.

منهجية البحث: اعتمدنا في هذا البحث على المنهج المؤسسي ليس فقط في اطاره الدستوري والقانوني بل في اطار تفاعل المؤسسات مع البيئة الاجتماعية التي تعمل فيها، كما تم الاعتماد على المنهج التحليلي.

هيكلية البحث: انتظم البحث الموسوم بـ(واقع الديمقراطية التوافقية في مملكة بلجيكا) في مبحثين فضلاً عن مقدمة وخاتمة، جاء المبحث الأول تحت عنوان (التعددية الاجتماعية والثقافية في بلجيكا)، أما المبحث الثاني فجاء تحت عنوان (العوامل السياسية والدستورية المؤدية لقيام الديمقراطية التوافقية).

المبحث الأول

واقع التعددية في بلجيكا

تُعد مملكة بلجيكا مثالاً واضحاً للتعددية الاجتماعية والثقافية المعقدة التي أصبح خيار التوافقية هو أحد الحلول للحفاظ على وحدة الدولة، وأحد أهم الاسباب لهذه التعددية هو إنَّ بلجيكا تاريخيا كانت ضمن دائرة الصراع والحروب بين الدول الاوروبية، فقد تم غزوها من قبل القوى الأوروبية المختلفة وقد ترك ذلك أثره الواضح في التركيبة الاجتماعية لاسيما اللغوية، ففي عام 1795 قامت فرنسا باحتلال بلجيكا وضمها اليها خلال الحرب النابليونية، وبعد هزيمة الفرنسيين في معركة واترلو بالقرب من العاصمة البلجيكية بروكسل، تم احتلال بلجيكا من قبل هولندا واصبحت جزءاً منها، كما تم غزو مملكة بلجيكا مرتين من قبل الألمان في القرن العشرين، هذا الواقع قد خلف تنوعاً لغوياً وصراعاً ثقافياً انعكس بشكل مباشر على الوضع السياسي للبلاد، إذ اصبحت بلجيكا مقسمة جغرافياً على أساس لغوي، فمجتمع الفلا ندرز الناطقين بالهولندية يتواجدون في الشمال، ووالونيا الناطقة بالفرنسية في الجنوب، مع جماعة صغيرة ناطقة باللغة الألمانية في والونيا الشرقية، هذه التعددية اللغوية تزامنت مع وجود تعددية دينية وثقافية مما تطلب إلى ايجاد نهج معين لاستيعاب هذه التعددية والاختلافات داخل المجتمع البلجيكي، ولمعرفة تفاصيل وطبيعة التعددية الاجتماعية في بلجيكا سنقسم هذا المبحث على مطلبين، نتناول في المطلب الأول: التعددية الاجتماعية واللغوية، وفي المطلب الثاني: التعددية الثقافية والدينية.

تُعد مملكة بلجيكا مثالاً واضحاً للتعددية الاجتماعية والثقافية المعقدة التي أصبح خيار التوافقية هو أحد الحلول للحفاظ على وحدة الدولة

المطلب الأول: التعددية الاجتماعية واللغوية

تبلغ المساحة الكلية لمملكة بلجيكا (30,280) كيلو متر مربع، اما عدد سكانها حسب آخر بيانات الأمم المتحدة لعام 2021 فقد بلغ (11,638,188) نسمة، وقد بلغت نسبة الناطقين بالهولندية (58%) بعدد (7,2) مليون نسمة، ونسبة الناطقين بالفرنسية بلغت (41%) بعدد (3,5) مليون نسمة، اما نسبة الناطقين بالألمانية فقد بلغت (1%) بعدد (1,1) مليون نسمة[1].

إذاً تشكل نسبة البلجيكيين الناطقين بالغة الهولندية هي الأكبر، كما يشغلون معظم المساحة الكلية لبلجيكا، وعلى اساس ذلك وزعت بلجيكا على ثلاث اقاليم (الاقليم الفلمنكي واقليم والون واقليم العاصمة بروكسل) وثلاث مجتمعات هي

(1) https://www.worldometers.info/world-population/belgium-population

(المجتمع الفلمنكي والمجتمع الفرنسي والمجتمع الناطق بالالمانية).

في سنة 1831 كانت الفرنسية لغة النخبة وكانت الفلمنكية = (الهولندية) لغة الفلاحين ، وينص دستور عام 1831 على أن اللغة الفرنسية هي اللغة الرسمية الوحيدة وقد بقيت اللغة الفرنسية اللغة الرسمية الوحيدة حتى نهاية القرن التاسع عشر، ولكن مع توسيع حق التصويت (1893، 1921) والعمل بالتمثيل النسبي في الانتخابات البرلمانية (1899) ازداد النفوذ السياسي للجمهور الفلمنكي وأصبحت الفلمنكية = (الهولندية) اللغة الرسمية في عام 1970 أما الألمانية فقد أصبحت هي الاخرى لغة رسمية في عام 1970[2].

(2) مارك فان دير هولست: بناء الدولة العراقية الواحدة-الخيارات الفيدرالية والتعامل مع التنوع، عمان، 2006.

لقد أصبح التعدد اللغوي في بلجيكا جزءاً لا يتجزأ من النسيج الثقافي، ففي اوروبا خصص يوم 26 ايلول اطلق عليه اليوم الاوربي للغات، وهو يوم يهدف إلى تعزيز التنوع اللغوي في اوروبا وتشجيع الاوربيين على تعلم لغات مختلفة، والهدف من ذلك هو محاولة لانسجام المجتمعات الاوربية واستقرارها، ففي بلجيكا التي تعاني من اشكالية التعددية اللغوي هناك تأكيد على أهمية المهارات اللغوية في جميع انحاء نظام التعليم، إذ يتعلم الاطفال لغة رسمية ثانية في المدرسة الابتدائية، ولغة ثالثة في الثانوية، في محاولة لتقليل حدة الصراعات السياسية والمحافظة على وحدة البلاد[3].

أصبح التعدد اللغوي في بلجيكا جزءاً لا يتجزأ من النسيج الثقافي، ففي اوروبا خصص يوم 26 ايلول اطلق عليه اليوم الاوربي للغات

(3) AMCHAM BELGIUM: be/blog/multilingualism-belgium.

ووفقاً لمسح Eurobarometer لعام 2021 يستعمل 38% من البلجيكيين لغة ثانية أو ثالثة، ويمكن لـ27% التحدث بثلاث لغات أو أكثر، ويعتقد 88% من البلجيكيين إنً تحسين المهارات اللغوية يجب أن تكون اولوية سياسية[4].

(4) ibid.

وفي البلدان متعددة اللغات مثل بلجيكا، غالباً ما تكشف علاقة المجتمعات العرقية اللغوية عن وضعهم كأغلبية أو أقلية، والانشغال في الدفاع عن لغتهم وثقافتهم، كما تشعر الاقليات بأنها مهددة بشكل دائم من خلال الاستيعاب والانصهار، لذا غالباً ما تنجذب إلى الخطابات التي تُشيد بمزايا أي شكل من أشكال الحمائية، سواء كانت سياسية أم اجتماعية أم اقتصادية، وهذا بحد ذاته يؤدي إلى إنً يكون سبباً في اضعاف المجتمع والدولة، لذا كان الذهاب نحو التجانس اللغوي حسب المناطق ناجحاً ويؤدي إلى الاستقرار النسبي، وكذلك في المؤسسات، وهذا ما حصل في بلجيكا من اعتماد التوافق السياسي في ادارة مؤسسات الدولة للحفاظ على التعدد اللغوي ومواجهة خطر التأثير على وحدة الدولة وتقليل النزعات الانفصالية[5].

(5) Philippe Hambye, Pluri-linguisme et minorisation en Belgique: d'étranges rapports aux langues, Langage et société, 2009/3, n. 129, p. 29.

فمنذ انتهاء الحرب العالمية الثانية والمملكة البلجيكية تعاني شدة الخلاف السياسي المستمر بسبب الانقسام اللغوية بين سكان الجنوب (الوالون) الناطقين بالفرنسية، وبين سكان الشمال (الفلامنك) السكان الاصليين الناطقين بالهولندية، ورغم إنً الاخير يشكلون نسبة (58%) من السكان إلا إنًهم كانوا مضطهدين لأن السلطة كانت في الغالب بيد الوالون، لذا نشأت حركة قومية رافضة للواقع السياسي مما ولد خلافات سياسية بينهم اشتدت عام (1950) حول قضية عزل

الملك (ليوبولد) او الابقاء عليه بسبب تعاونه مع الاحتلال الالماني اثناء الحرب العالمية الثانية، وقد اجري استفتاء شعبي بهذا الخصوص، وحاز الملك على تأييد الفلامانك وهم الاغلبية على بقائه، مقابل رفض الوالون له، لكن الملك لم يجرأ على الاعتراف بهذا الفارق مما اضطره إلى التنازل عن العرش وسلمه إلى خلفه (بودوان)، ولعل اهم سبب في تنازله هو سيطرة الوالون على مفاصل الدولة[6].

(6) فراس عبدالكريم محمد علي: النظام السياسي لدول البينلوكس – دراسة تحليلية-، رسالة ماجستير، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، 2008، ص8.

ومنذ هذه الحادثة اشتد الخلاف بين الحركة القومية الفلامانية الناطقة بالهولندية التي مثلت اليمين، وبين الوالون الذين مثلوا اليسار الناطقين بالفرنسية، مما دعى الفلامان إلى المطالبة بالحكم الذاتي، وتفادياً للانقسام والانفصال تم اتخاذ خطوات تشريعية اولية باتجاه اللامركزية الادارية، وبموجب قانون عام (1963) تم تقسيم البلاد على اربع اقسام لغوية: وهم كل من اقليم الفلامان الناطقين بالهولندية، واقليم الوالون الناطقين بالفرنسية، واقليم الجرمان الصغير الناطق بالالمانية، واقليم العاصمة (بروكسل) ثنائي اللغة بين الهولندية والفرنسية، ورغم الاصلاحات الدستورية والتشريعية المتكررة في عام (1970 - 1973 -1977-1980) لم تفلح في تخفيف التوتر بين الفلامان والوالون، بسبب قناعة الفلامان ابعادهم عن القرار السياسي وسيطرة الوالون على مفاصل الدولة المهمة، مما ولد اعمال عنف في الشارع البلجيكي أثرت على وحدة واستقرار البلاد حتى صدور دستور عام (1993) والنافذ حالياً والذي تحولت فيه بلجيكا من نظام اللامركزية الادارية، إلى نظام اللامركزية السياسية (الفيدرالية)[7].

اشتد الخلاف بين الحركة القومية الفلامانية الناطقة بالهولندية التي مثلت اليمين، وبين الوالون الذين مثلوا اليسار الناطقين بالفرنسية

(7) المصدر نفسه، ص9.

رسخ دستور عام (1993) النهج التوافقي على المستوى الجغرافي والسياسي عبر الفيدرالية، إذ جعل من الفيدرالية احد الحلول للحفاظ على وحدة الدولة من التقسيم، فقد أشار الدستور إلى إنَّ بلجيكا دولة فيدرالية تتكون من مجتمعات واقاليم[8]، كما أشار إلى إنَّ بلجيكا تتكون من ثلاث جاليات (الجالية الفرنسية-الجالية الفلامندية-الجالية الجرمانية)[9]، كما وزع بلجيكا إلى ثلاث اقاليم هي (الاقليم الوالوني والاقليم الفلامندي واقليم بروكسل)[10]، وفيما يتعلق بالتقسيم اللغوي اشار الدستور إلى إنَّ بلجيكا تتكون من أربعة أقاليم لغوية؛ إقليم اللغة الفرنسية، وإقليم اللغة الهولندية، وإقليم بروكسل العاصمة الثنائي اللغة، وإقليم اللغة الألمانية، إذ إنَّ كل وحدة إدارية تُعد (مقاطعة انتخابية) من المملكة وهي جزء من هذه الأقاليم اللغوية، ولا يمكن تغيير أو تعديل حدود الأقاليم اللغوية الأربعة إلا بقانون يتم تبّنيه بأغلبية الأصوات لكل إقليم لغوي في كل مجلس، على أن تجتمع أغلبية أعضاء كل مجموعة من اللحظة التي يساوي فيها مجموع الأصوات الإيجابية المعطاة من قبل الإقليمين اللغويين لثلثي الأصوات المعبر عنها على الأقل[11].

(8) انظر: المادة (1) من الدستور البلجيكي النافذ لعام 1993.

(9) المادة (2) من الدستور البلجيكي النافذ لعام 1993.

(10) المادة (3) من الدستور البلجيكي النافذ لعام 1993.

بتوزيع السلطة بين المجموعات اللغوية في مؤسسات الدولة الرسمية أشار الدستور بشكلٍ صريح إلى النهج التوافقي

(11) المادة (4) من الدستور البلجيكي النافذ لعام 1993.

اما فيما يتعلق بتوزيع السلطة بين المجموعات اللغوية في مؤسسات الدولة

الرسمية أشار الدستور بشكلٍ صريح إلى النهج التوافقي، إذ نص على إنً يتكون مجلس الوزراء من خمسة عشر عضوا في الحد الأقصى، وإنً يتضمن مجلس الوزراء، باستثناء رئيس الوزراء، أعضاء من الناطقين باللغة الفرنسية مساوين في عددهم للأعضاء الناطقين باللغة الهولندية[12]، هذا على المستوى الاتحادي، أما على مستوى الوحدات المكونة للاتحاد فقد أشار إلى وجود حكومة للتجمع الفرنسي وحكومة للتجمع الفلامندي، ويحدد تكوينهما ووظائفهما بقانون يتم تبنيه بأغلبية الأصوات كما هنالك حكومة للتجمع الألماني، يحدد القانون تكوينها ووظائفها[13]، وكذلك الحال مع انتخاب اعضاء البرلمان وتحديداً مجلس الشيوخ المكون عدد اعضائه من (71) عضواً يتم انتخابهم وفق النسب العددية لكل من الناطقين بالهولندية والفرنسية والالمانية[14].

(12) الـمـادة (99) من الدستور البلجيكي النافذ لعام 1993.

(13) المادة (121) من الدستور البلجيكي النافذ لعام 1993.

(14) انظر: المادة (67) من الدستور البلجيكي النافذ لعام 1993.

وبذلك يتضح لنا من خلال ما تم ذكره ان واقع التعددية اللغوية في بلجيكا قد رسخت في الدستور الصادر لعام 1993 الذي اخذ بالنظام الفيدرالي، وتم توزيع السلطة بين الناطقين بالهولندية والفرنسية على اساس توافقي، ليبين واقع الديمقراطية التوافقية في بلجيكا.

المطلب الثاني: التعددية الثقافية والدينية

إنً ظهور اشبه بالثنائية القطبية في بلجيكا هو النتيجة المنطقية للاختلاف اللغوي، فضلاً عن ذلك كان العامل الثقافي والديني بين الفلاندر والوالون له دوره المؤثر، فالفلاندر على وجه الخصوص تشعر إنً قوميتها البلجيكية تتعرض للضغط من الآخر وتوصف هويتها بدون الوطنية، لهذا كان أثر الكنيسة واضحاً في أدبيات الفلاندر، وإنً كان تأثيرها تضاءل مؤخراً لاسًيما في السلوك الانتخابي، بالمقابل الوالون أكثر قلقاً بشأن التهديد الاقتصادي والاجتماعي في المناطق المختلطة[15].

إنّ طبيعة الثقافة البلجيكية بشكلٍ عام هي انعكاس للتعدد والانقسام اللغوي، فالثقافة البلجيكية لم تستطع تجاوز تأثير الفاعل اللغوي لاسيما في القضايا السياسية

وهنا يجب أن نشير إلى إنً طبيعة الثقافة البلجيكية بشكلٍ عام هي انعكاس للتعدد والانقسام اللغوي، فالثقافة البلجيكية لم تستطع تجاوز تأثير الفاعل اللغوي لاسيما في القضايا السياسية، هذا الواقع أدى إلى انقسام الأحزاب السياسية على اسس لغوية، بحيث أصبحت هذه الأحزاب ترتب ملفاتها الانتخابية على مستوى الاقاليم والمجتمعات المختلفة لغوياً، وبذلك أصبح صنع السياسة البلجيكية قائماً على أساس المناطقية اللغوية اقليمياً، وتوافقياً على مستوى الاتحاد ككل، لذلك اصبح اتخاذ القرار التوافقي أكثر وضوحاً ليس في داخل الحزب فقط، بل بسبب جماهير الحزب والثقافة التي دفعت إنً تكون الأحزاب السياسية اقليمية أكثر منها وطنية، وهذا ما انعكس على نوع الحكومات الاتحادية المشكلة التي كانت حكومات ائتلافية توافقية مرتبطة أيديولوجيا بنوع الثقافة من كلا المجموعتين اللغويتين[16].

(15) Jaak Billiet,Bart madbens and Andre-paul Frognier: differences in political culture between Flemings and Walloons, west European politics, vol29,No5,2006,p.912.

(16) ibid.915.

والسؤال الذي نرى ضرورة طرحه هنا حول المجتمع التعددي في بلجيكا هو: هل

القومية تؤدي إلى المركزية العرقية؟ ام إنَّ المركزية العرقية تؤدي إلى القومية؟ او ما إذا كان كلا التأثيرين يعملان في وقت واحد وفي علاقة سببية متبادلة؟

هنا نرى إنَّ التعامل مع المجموعاتً القومية داخل الدولة على قدم المساواة، اي عدم وجود تمييز على أساس العرق أو الأصل القومي واللغوي عادةً يؤدي إلى إنَّ يعم الاستقرار النظام؛ لأن المساواة المدنية شرطاً مهماً للمشاركة الناجحة والتي عادةً يتم ضمانها من الديمقراطية التمثيلية، وعندها يمكن للمجموعات القومية إنَّ تشترك في شعور الانتماء الوطني.

اما في حالة عدم تلبية هذه الشروط حيث تهيمن مجموعة قومية واحدة على الحياة السياسية والاقتصادية مع استبعاد المجموعات القومية الاخرى كما حصل في فترة سابقة في بلجيكا عندما كان الوالون الناطقين باللغة الفرنسية هم المهيمنين على السلطة، هنا يمكن إنَّ ينفجر الاستياء القومي والعرقي، اذ يمكن إنَّ تولد النزعة القومية والعرقية عواطف خطيرة تنتهي بالمطالبة بالاستقلال عن الدولة كما حصل عندما كان الفلاندر الناطقين بالهولندية مهمشين سياسياً، فقد كانت الاخيرة تعتقد إنَّ لها حقاً سياسياً مسلوب رغم إنَّها تشكل الاغلبية من سكان بلجيكا، وهذا الواقع قد يؤدي إلى التطرف وعندها يسود عدم الاستقرار على جميع المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

هذا الواقع ولد ثقافة سياسية ضيقة (فرعية) كان لها أثر كبير على النظام السياسي البلجيكي بوجه خاص، وعلى الحياة السياسية بوجه عام، هذه الثقافة ناتجة عن تمييز افراد المجتمع على أساس الدين أو العرق والوضع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي على العكس من الثقافة الشاملة[17]، وهذا الواقع انعكس على الحياة السياسية من تأثيره بالأحزاب السياسية التي اثرت بشكلٍ مباشر على نوع الحكومات المشكلة التي اصبحت بطبيعة الحال توافقية، وانسحب ذلك على باقي مؤسسات الدولة، فالأحزاب التقليدية الثلاث على المستوى الوطني (الحزب الديمقراطي، الحزب الليبرالي، الحزب الاشتراكي)، هذه الأحزاب الوطنية لم تكن قادرة على الوقوف في وجه التوترات اللغوية المتزايدة، وعلى ما يبدو إنَّ انهيار هذه الأحزاب بشكلٍ مفاجئ كونها كانت تأخذ بعين الاعتبار في بناء هياكلها الداخلية الاختلافات الثقافية بين الشمال البلجيكي الناطقين بالهولندية، وبين الجنوب الناطق بالفرنسية، لذا حلّت الأحزاب الاقليمية محل الأحزاب الوطنية، والأحزاب الجديدة المشكلة جميعها أصبحت أحزاباً اقليمية، وهنا يجب الاشارة إلى إنَّ التوترات بين المتحدثين بلغتين مختلفتين ليست التوترات الوحيدة التي اثرت على الحياة السياسية البلجيكية، فهناك ثلاث انقسامات مهمة في المجتمع، الأول: هو الانقسام الديني (الكنيسة مقابل الدولة)، والثاني: هو الانقسام الاجتماعي والاقتصادي (العمل مقابل رأس المال)، والثالث وهو الأهم: الانقسام العرقي اللغوي، فالانقسام الاخير أصبح بارزاً في الثقافة السياسية للمجتمع

الأحزاب الوطنية لم تكن قادرة على الوقوف في وجه التوترات اللغوية المتزايدة

(17) للمزيد ينظر: عبدالله محمد عبدالرحمن: علم الاجتماع السياسي(النشأة التطورية الحديثة والمعاصرة)، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 2001،ص437.

والنخبة السياسية مما انعكس بشدة على الواقع السياسي الذي تمثل بنشوء نوع من الديمقراطية اضيفت لها صفة التوافقية[18].

وفيما يتعلق بالتركيبة والتعددية الدينية اشار الدستور البلجيكي لعام (1993) إلى حرية الاعتقاد الديني، إذ نص على إنّه لا يجوز اكراه الأفراد على المشاركة بأي طريقة كانت في الشعائر الدينية، أو الالتزام بالعطل الدينية للمجموعات المختلفة دينياً[19]، كما حدد الدستور اختصاصات الكنيسة إذ لا يحق للدولة إنً تتدخل في ترشيح او تعيين الكهنة لأي دين كان كما لا يحق لها ان تمنع هؤلاء الكهنة من التراسل مع مرؤوسيهم او نشر تعاليمهم[20].

وبموجب احصاءات عام 2005 توزعت التركيبة الدينية في مملكة بلجيكا على النحو الآتي: (75%) مسيحيين كاثوليك، و(15%) مسيحيين بروتستانت، ونحو (3,5%) مسلمين، والباقي اديان اخرى مختلفة، أي إنً المسيحية في بلجيكا هي الديانة السائدة والمهيمنة، ولطالما الكاثوليكية هي دين الأغلبية في بلجيكا كانت ذات حضور تاريخي قـويّ بشكل خاص في فلاندرز، فبحسب احصائية يوروبارومیتر لعام 2018 يشكل المسيحيون حوالي 62.8% من مجمل السكان، وتأتي الكنيسة الرومانية الكاثوليكية في مقدمة الطوائف المسيحية إذ يشكل أتباعها حوالي 57.1% من مجمل السكان، يليهم أتباع الطوائف المسيحية الأخرى مع حوالي 2.8% من السكان، وتعترف بلجيكا رسميًا بثلاث ديانات: المسيحية (الكاثوليكية والبروتستانتية والكنائس الأرثوذكسية والأنجليكانية) والإسلام واليهودية، وبسبب العامل الديني تعرض نظام الحكم والوحدة الوطنية في بلجيكا إلى حالة من عدم الاستقرار الشديد عام (1960) عندما أرادت الحكومة ابعاد الكنيسة البلجيكية الكاثوليكية عن الاشراف على نظام التعليم فيها، فهدد الفلامنك الكاثوليك وهم الاكثرية بالثورة والانفصال عن الوالون[21]، مما أدى إلى تراجع الحكومة عن هذا الاجراء.

إنّ التعددية اللغوية والثقافية والدينية في بلجيكا وإنّ كانت نسبة الأخيرة اقل، كانت لها الاثر الواضح في واقع التوافقية البلجيكية لاسّيما التعددية اللغوية

وهنا يجب الاشارة إلى إنً المذهب الكاثوليكي الذي تصل نسبته إلى (75%) متبع من قبل الجماعة الاثنية لكل من الفلامنك والوالون وبنسب مختلفة، وينسحب التقاسم بين الجماعات الاثنية على المذهب البروتستانتي ايضاً، فالجماعة الاثنية الفلامنكية التي تتحدث اللغة الهولندية قسم منهم يتبع المذهب البروتستانتي وإنً كانت نسبتهم قليلة، والعكس كذلك مع الجماعة الاثنية للوالون.

مما تقدم يتضح لنا إنً التعددية اللغوية والثقافية والدينية في بلجيكا وإنً كانت نسبة الأخيرة اقل، كانت لها الاثر الواضح في واقع التوافقية البلجيكية لاسّيما التعددية اللغوية، لكن تبقى هناك عوامل دستورية وسياسية أسهمت بشكلٍ مباشر وغير مباشر في ترسيخ الواقع التوافقي في مملكة بلجيكا سنتناولها في المبحثين الثاني والثالث.

(18) Kris DESCHOUWER, Ethnic Structure, Inequality and Governance of the Public Sector in Belgium, Part of UNRISD Project on Ethnic Structure, United Nations Research Institute for Social Development (UNRISD), 2004, p. 11.

(19) انظر: المادة (20) من الدستور البلجيكي النافذ لعام 1993.

(20) انظر: المادة (21) من الدستور البلجيكي النافذ لعام 1993.

(21) فراس عبدالكريم محمد علي: مصدر سبق ذكره، ص10.

المبحث الثاني

الفيدرالية والبنية التوافقية في بلجيكا

يرى ارنت ليبهارت في كتابه (الديمقراطية التوافقية في مجتمع متعدد)، صعوبة تحقيق الحكم الديمقراطي المستقر في مجتمع متعدد، فالتجانس الاجتماعي والاجماع السياسي بمثابة شرطين مسبقين للديمقراطية المستقرة، فالانقسامات الاجتماعية والاختلافات السياسية داخل المجتمعات التعددية تؤدي إلى عدم الاستقرار السياسي ولاسّيما الحكومي، وربما الانهيار في تلك الديمقراطيات، لذا اقترح ليبهارات تضمين الدستور قواعد الديمقراطية التوافقية لمعالجة مشكلة عدم الاستقرار في المجتمعات التعددية، والتي تقوم على عدة أركان منها ما يعرف (بالاستقلال القطاعي) ويقصد به تبني النظام الفيدرالي الذي يقوم على أساس توزيع السلطة بين القطاعات المختلفة اجتماعياً، وكذلك (النسبية) كركن آخر يتم على أساسه توزيع وظائف الجهاز الحكومي والموارد المالية على مختلف قطاعات المجتمع عن طريق التوافق[22]، وبذلك يكون الدستور من العوامل المباشرة في قيام الديمقراطية التوافقية، وهذا ما أخذ به الدستور البلجيكي لعام 1993 الذي تحولت فيه الدولة من اللامركزية الادارية إلى دولة فيدرالية، ولمعرفة طبيعة الفيدرالية البلجيكية وأثرها على الواقع التوافقي سنقسم هذا المبحث على مطلبين: نتناول في المطلب الأول: أسباب نشأة الفيدرالية البلجيكية وطبيعتها، وفي المطلب الثاني: سنتطرق إلى أثر الفيدرالية في قيام التوافقية.

تبني النظام الفيدرالي الذي يقوم على أساس توزيع السلطة بين القطاعات المختلفة اجتماعياً

(22) ارنت ليبهارت: الديمقراطية التوافقية في مجتمع متعدد، ترجمة: حسني زينة، معهد الدراسات الاستراتيجية، بيروت، 2006،ص11.

المطلب الأول: اسباب نشأة وطبيعة الفيدرالية البلجيكية

تأسست بلجيكا في عام 1830 كملكية دستورية وحدوية، إلا إنّها مرّت بأربع مراحل من تفويض السلطة عبر اللامركزية الادارية في الاعوام (1988،1980،1970) حتى وصلت إلى ذروتها في شكل اتحاد فيدرالي بشكل رسمي بموجب دستور عام 1993، وقد كانت أحد الاسباب الرئيسية الدافعة لمسار تفويض السلطات ضمن الاطار الفيدرالي هو الاستقطاب السياسي للمجموعتين اللغويتين الرئيسيتين من البلجيكيين، وهم كل من المتحدثين بالهولندية (58%) والمتحدثين بالفرنسية (41%) اما المتحدثين بالالمانية فنسبتهم (1%) من السكان[23]، فقد ازداد التركيز على طابع السياسة ثنائي القطبية مما ينعم به الاقليم الفلمنكي من رخاء اقتصادي يزيد عن غيره من الاقاليم، واستياء الاغلبية المتحدثة بالهولندية من الهيمنة السياسية للمتحدثين بالفرنسية وسيطرتهم على السلطة في الدولة البلجيكية الوحدوية.

(23) رونالد ل. واتس: الانظمة الفيدرالية، ترجمة: غالي برهومة وآخرون، منتدى الاتحادات الفيدرالية، كندا، 2006، ص39.

كما إنّ من أهم أسباب وأهداف قيام الفيدرالية البلجيكية هو الحفاظ على وحدة الدولة من التقسيم من خلال حماية هوية المجموعات اللغوية البلجيكية الثلاث عن طريق منحها درجة كبيرة من اللامركزية السياسية والثقافية والاقتصادية، فقد قسمت بلجيكا وفق النظام الفيدرالي إلى أربعة أقاليم لغوية(إقليم اللغة الفرنسية، إقليم اللغة الهولندية، إقليم بروكسل العاصمة الثنائي اللغة، وإقليم اللغة الألمانية)،

وكل وحدة إدارية (مقاطعة انتخابية) من المملكة هي جزء من هذه الأقاليم اللغوية، إذ لا يمكن تغيير أو تعديل حدود الأقاليم اللغوية الأربعة إلا بقانون يتم تبّنيه بأغلبية الأصوات لكل إقليم لغوي في كل مجلس، على أن تجتمع أغلبية أعضاء كل مجموعة من اللحظة التي يساوي فيها مجموع الأصوات الإيجابية المعطاة من الإقليمين اللغويين لثلثي الأصوات المعبر عنها على الأقل[24]، وقد أشار في هذا السياق أحد رؤساء وزراء بلجيكا (غاي فير هوفستات) بالقول (إنَّ السعي الدائم للموازنة الصائبة بين الوحدة والتنوع قد احدث تغييرات سياسية كبيرة في هياكل الحكم انعكست بالإيجاب على الاستقرار السياسي وقلل من التوترات الحاصلة بين مكونات المجتمع البلجيكي، وحافظ على وحدة البلاد من التقسيم، بحيث اثبت النظام الفيدرالي جدواه)[25].

إنَّ السعي الدائم للموازنة الصائبة بين الوحدة والتنوع قد احدث تغييرات سياسية كبيرة في هياكل الحكم انعكست بالإيجاب على الاستقرار السياسي

(24) المادة (4) من الدستور البلجيكي النافذ لعام 1993.

(25) نقلاً عن: فراس عبدالكريم محمد علي، مصدر سبق ذكره، ص49.

مع ذلك هناك عاملان رئيسيان يعملان ضد تقسيم وانفصال بلجيكا رغم المشاكل اللغوية والمناطقية:

الاول: الاشكالية الكبيرة في العاصمة بروكسل، ليس كونها العاصمة بل لأنها مدينة ثنائية اللغة (على الرغم من إنَّ الغالبية يتحدثون اللغة الفرنسية)، فضلاً عن ذلك تستضيف العاصمة بروكسل العديد من المنظمات الدولية منها (الاتحاد الأوروبي) التي ترغب في مناطق مستقرة سياسياً.

الثاني: يتعلق بالدين العام المرتفع للدولة (130% من الناتج المحلي الاجمالي في عام 1995، 84% في عام 2007، 97% في عام 2009)، هذه الديون لابدَّ من تقاسمها بين البلجيكيين المتحدثين بالهولندية والفرنسية إذا تفكك البلد، وهذا الأمر ليس بالهين[26].

(26) DESCHOUWER, Kris, « La dynamique fédérale en Belgique », in FOURNIER, Bernard et REUCHAMPS, Min (eds). Le fédéralisme en Belgique et au Canada. Comparaison socio-politique. Bruxelles. De Boeck, 2009, pp 67:

(27) lbid,p72.

مع ذلك بلجيكا هي مثال رئيسي لطبيعة الفيدرالية غير التماثلية، فهناك عدم تطابق بين المستوى الاقليمي والمجتمعي، فالعاصمة بروكسل منطقة وليست مجتمع، والمتحدثون الالمان تم الاعتراف بهم كمجتمع وليس كمنطقة، وعلى الرغم من إنَّ الناطقين بالألمانية أصغر بكثير من المجتمع الفلمنكي إلا إنَّهم يشتركان في سلطات مماثلة في السياسات التعليمية والثقافية[27].

تمكنت عملية تفويض السلطة في الفيدرالية البلجيكية من احتواء التوترات الحادة بين المجموعات اللغوية الناطقة بالهولندية والفرنسية

وتتصف طبيعة الفيدرالية البلجيكية بعناصر قوة كما تتصف بعناصر ضعف[28]:

وتتمثل عناصر القوة بما يلي:

1. تمكنت عملية تفويض السلطة في الفيدرالية البلجيكية من احتواء التوترات الحادة بين المجموعات اللغوية الناطقة بالهولندية والفرنسية، فقد شهدت سنوات ما بعد اقرار الفيدرالية في دستور عام 1993 استقرار نسبي وقد بان ذلك في تراجع التظاهرات على نطاق واسع والتي كانت مرتفعة في ظل نظام اللامركزية الادارية، ولعل أحد أهم الاسباب هو قيام قادة الأحزاب الفلمنكية

(28) wilfried swenden:Belgian federalism, Robinson college, Cambridge,UK,2003,p14

من يمين الوسط بنقل اجزاء معينة من سياسة الضمان الاجتماعي إلى المناطق، وتفويض بعض الصلاحيات المتعلقة بالجانب الثقافي كالتعليم إلى الاقاليم.

2. استطاعت الفيدرالية البلجيكية تقليل الخلافات بين الطائفتين في سياق موحد من تقديم مبالغ مالية مماثلة لكل من المجتمعات اللغوية بغض النظر عن تقييم الحاجة الموضوعية لهذه المنح، هذه الآلية وإنً كانت غير مبررة لكنها أدت إلى نوع من الاستقرار النسبي.

إنّ الفيدرالية البلجيكية تتألف من ثلاث مناطق وثلاث مجتمعات، إلا إنّ واقع السياسة البلجيكية قائمة على الثنائية القطبية بين الوالون والفلامنك

3. بغض النظر عن تفويض السلطات للأقاليم والمجتمعات، كان السكان البلجيكيون عموماً أكثر استعداداً للتماهي مع بلجيكا، فلو خير المواطن بالتعبير عن ولائه لمنطقته بشكلٍ حصري أو مع الدولة البلجيكية، أو بالتساوي مع كليهمًا، تم ملاحظة إنً المواطنين الراغبين في تحويل هويتهم الفرعية إلى الهوية الوطنية قد زادت في الوقت الحاضر أكثر من آبائهم واجدادهم، وهذا يؤشر نجاح وحسن ادارة الدولة ضمن نظام الفيدرالية.

أما عناصر ضعف الفيدرالية البلجيكية فتتمثل بما يلي:

1. على الرغم من إنً الفيدرالية البلجيكية تتألف من ثلاث مناطق وثلاث مجتمعات، إلا إنً واقع السياسة البلجيكية قائمة على الثنائية القطبية بين الوالون والفلامنك، فالناطقين بالألمانية مجتمع صغير جداً يمثل (7000) نسمة، بحيث لم يكن له أي تأثير في صنع السياسات الاتحادية، فالثنائية القطبية لا تتعلق فقط بالنظام الحزبي، بل يتم التعبير عنها في مجالين منفصلين([29]).

(29) Jaak Billiet: op cit, p913

2. غياب أو ضعف اتخاذ القرارات السياسية للسلطة الاتحادية في الفيدرالية البلجيكية، فتقرير اتخاذ القرار النهائي يتركز بيد الأقاليم.
3. عدم توزيع تكاليف العملية الفيدرالية في بلجيكا بالتساوي بين المستوى الاتحادي ومستوى الاقاليم، اذ تتعرض الحكومة الاتحادية لضغوط اقليمية كبيرة للإبقاء على امتيازاتها، وصلاحياتها تحت سيطرة الحكومات الاقليمية.
4. وصفت الفيدرالية البلجيكية بأنها فيدرالية الاحزاب السياسية، على اعتبار إنًها تدار من (النظام الحزبي الثنائي)، والذي يكون له اليد العليا في ترشيح الاشخاص للمناصب العليا في الدولة، لاسيما تشكيل المحكمة الدستورية الاتحادية التي لابد إنً تتألف من عدد مساو من القضاة الناطقين بالهولندية والفرنسية وقاضٍ واحد ألماني، إذ يتم تعيين القضاة من قبل مجلس النواب ومجلس الشيوخ الاتحادي([30]).

أن الاساس الدستوري لنشأة وعمل طبيعة الفيدرالية البلجيكية اخذت بنظر الاعتبار الواقع الاجتماعي التعددي

(30) wilfried swenden: op cit,p15.

ومما تقدم نجد أن الاساس الدستوري لنشأة وعمل طبيعة الفيدرالية البلجيكية اخذت بنظر الاعتبار الواقع الاجتماعي التعددي لاسّيما من الناحية اللغوية، والذي كان له الأثر الواضح في بناء ما يمكن تسميته بالفيدرالية التوافقية وهذا ما سنتطرق اليه في المطلب التالي.

المطلب الثاني: أثر النظام الفيدرالي في تنظيم التوافقية البلجيكية

تُعد الفيدرالية من العوامل الدستورية المهمة التي أدت إلى ترسيخ التوافقية البلجيكية، إذ تعتبر من أهم سمات الحكم التوافقي وكان لها الأثر المباشر في تثبيت واستقرار الديمقراطية التوافقية، بالمقابل كانت البيئة الاجتماعية التعددية في بلجيكا قد حتمت الأخذ بالنظام الفيدرالي لتنفيذ الحكم التوافقي بشكلٍ قانوني عبر الفيدرالية، إذاً كانت عملية التأثير متبادلة.

إذ دفع التقليد التوافقي في بلجيكا نحو انشاء نوعين من الكيانات الفيدرالية، وهناك تداخل بينهما لكن بشكلٍ متساو، وربما الذي يحافظ على كيان الدولة متحد هو التوافق أكثر من الفيدرالية، فالأخيرة في بلجيكا محدودة للغاية وغير كاملة لاسّيما فيما يتعلق بالقرارات المتخذة[31].

(31) caroline van wynsberghe: The Belgian Example, weaknesses of the federal formula as implemented in Belgium,catholic university of Louvain,p22.

صوّرتْ عالمة السياسة الهولندية (ارندت ليبهارت) بشكلٍ جيد البنية التوافقية للمجتمع البلجيكي، ووفقاً لها فإنَّ التوافقيةً في بلجيكا هي نظام سياسي قائم على تقاسم السلطة نتيجةً للانقسام المجتمعي، فمبدأ التوافقية يهدف إلى تقاسم السلطة وتشتيتها والحد منها في يد طرف واحد، مع استقلالية شديدة للمجموعات المختلفة، لكنهم يضطرون للعمل بشكلٍ تعاوني لسببين[32].

التوافقية تشارك في المبادئ الاساسية للفيدرالية و إنَّ كانت مطبقة في دول غير فيدرالية مثل (هولندا ولبنان)

(32) lbid,p8.

الأول: عدم تمكن أي شريحة للحصول على الاغلبية البرلمانية المطلقة لتشكيل الحكومة بمفردها.

الثاني: القرارات التي تشمل المجتمع البلجيكي بأسره، فعلى الرغم من امتلاك الأقلية حق النقض (الفيتو)، لكنها لابد أن تأخذ بنظر الاعتبار تطلعات الأغلبية، ومن ثم فأن التوافقية تشارك في المبادئ الاساسية للفيدرالية و إنَّ كانت مطبقة في دول غير فيدرالية مثل (هولندا ولبنان)، لاسّيما إنَّ تأسيس التوافقية البلجيكية لم يكن على أساس لغوي فقط، بل ايضاً على اساس توجها المجتمع البلجيكي، فمثلاً الجماعة الفرنسية لا تتمتع بأي حال من الأحوال بأي صلاحيات تؤثر على مواطن فرانكفوني في فلاندرز والعكس صحيح، والتوترات الحالية تنبع من هذا التحديد، فالفرنكفوني في فلاندرز يريد تنظيم تدريس اللغة الفرنسية في مناطق معينة، بينما هناك اعتراض من المتحدثين بالهولندية على هذه التسهيلات التي يعتبرونها مؤقتة، في حين الناطقين بالفرنسية يريدونها دائمة.

هذه الرؤية المزدوجة للفيدرالية توضح سلطات صنع القرار ضمن المجتمع المنقسم في بلجيكا الذي يفقد الكثير من القواسم المشتركة، إذ لا يوجد مركز سياسي حقيقي للقرار في السياسة البلجيكية، إذ تتم ادارة السياسة الفيدرالية من الأحزاب الإقليمية، والتي تؤدي دوراً على المستوى الاقليمي بشكلٍ مؤثر أكثر من دورها على المستوى الفيدرالي، حتى أصبحت صنع السياسات الفيدرالية تأخذ بعين الاعتبار الحساسيات المختلفة للأطراف في كلا الجانبين من البلاد، وتتم عن

طريق الاتفاق بين الطرفين، حتى أصبحت السياسات الفيدرالية شبيهة إلى حدٍ كبير بالسياسات بين الأقاليم التي تديرها الأحزاب الإقليمية[33].

إذاً تم افراغ المستوى الفيدرالي بسبب النهج التوافقي الذي ثبت دستورياً، ومنح صلاحيات واسعة للمجتمعات اللغوية والاقاليم، وهذه كانت نتيجة واضحة لنظام الحزب الاقليمي المزدوج، وعدم وجود احزاب وطنية تدافع عن المركز، فجميع الاطراف السياسية الاقليمية يتنافسون مع احزاب لغتهم، وهذا الواقع خلق انقساماً واضحاً بين الجانبين واصبح المنطق التوافقي هو السائد، وأدى إلى قيام دولة اتحادية توافقية مليئة بالضوابط والتوازنات وتقاسم السلطة وصلاحيات الفيتو، وربما كان منح الاستقلال دستورياً عبر الفيدرالية هو الميزة الأكثر وضوحاً، فالالتزام الدستوري بتقاسم السلطة في الحكومة الفيدرالية، ومنطق اتخاذ القرار بالأجماع عبر تمتع كل طرف بحق الفيتو، علاوةً على إنَّ هناك عدد متساو من الوزراء لكل مجموعة لغوية، كل ذلك يعني إنَّ الامور تم تسويتها دستورياً عبرً التوافق، والنظام الفيدرالي هو الذي هندس هذه التوافقية[34].

فعلى الرغم من وجود آليات للفيدرالية على المستوى الاتحادي التنفيذي والبرلماني، يوجد في المقابل لجنة تسمى (لجنة المداولات)، التي تجمع بين ممثلين اتحاديين واقليميين، تتكون من (12) عضواً (6) منهم يمثلون الحكومة الاتحادية، و(6) يمثلون الحكومات الاقليمية والمجتمعية، والـ(6) الاخيرة مقسمين بالتساوي بين الناطقين بالفرنسية والهولندية، ويحق لهؤلاء تمثيل بلجيكا في الاتحاد الاوروبي بالتناوب كل 6 أشهر، ولم تتبع أي دولة فيدرالية لها عضوية في الاتحاد الاوروبي هذا التطرف كما هو الحال في بلجيكا، إذ يمكن لوزير اقليمي تمثيل وجهة النظر البلجيكية في مجلس وزراء الاتحاد الأوروبي دون طلب موافقة الحكومة الاتحادية[35].

اعتماد النظام الفيدرالي في مملكة بلجيكا كان الهدف الاساس منه هو تنظيم الآلية التوافقية دستورياً في الاقاليم

مما تقدم يتضح لنا إنَّ اعتماد النظام الفيدرالي في مملكة بلجيكا كان الهدف الاساس منه هو تنظيم الآلية التوافقية دستورياً في الاقاليم، وليس ضبط النهج التوافقي عبر السلطات الاتحادية.

المبحث الثالث

النظام الحزبي وبنية الحكومات التوافقية في بلجيكا

عندما تحولت بلجيكا إلى دولة فيدرالية انقسم النظام الحزبي على قسمين بين شرائح لغوية مختلفة لا تنافس انتخابي بينها رغم وجود الاستقطاب الأيديولوجي، كما غابت الأحزاب الوطنية على المستوى الاتحادي حتى بات النظام الحزبي في بلجيكا يمثل حالة التعددية شبه المتطرفة قائمة على الانقسام المناطقي اللغوي، وبسبب تجزئة النظام الحزبي إلى الثنائية فأن الحكومات الائتلافية أصبحت القاعدة وليس الاستثناء، بحيث اسهم هذا النظام في ترسيخ نظام التوافقية في بلجيكا، حتى

(33) versmessn,E:the Belgian regional and national elections of may 1995,regional and federal studies,1995,p244.

(34) Kris Deschouwer: op cit,p12.

(35) wilfried swenden: op cit,p11.

اصبح هناك تقسيم للسلطات بدلاً من فصل السلطات، إذ فقد مبدأ فصل السلطات أهميته فيما يتعلق بالسلطة التنفيذية والتشريعية، لذا كان أثر النظام الحزبي واضحاً وأحد الأسباب الرئيسية في تشكيل الحكومات الائتلافية، على هذا الاساس سيتم تقسيم هذا المبحث على مطلبين، نتناول في المطلب الأول: أثر النظام الحزبي في تشكيل الحكومات الائتلافية البلجيكية، وفي المطلب الثاني: طبيعة الحكومات الائتلافية البلجيكية ومديات استقرارها.

المطلب الأول: أثر النظام الحزبي في تشكيل الحكومات الائتلافية البلجيكية

أن النظام الحزبي في بلجيكا يتصف بسمة غياب الأحزاب الفيدرالية على المستوى الوطني، فمنذ انشقاق الحزب الاشتراكي عام 1978 لم تعد هناك أي أحزاب وطنية في السياسة البلجيكية، ولم ينجح أي حزب سياسي في تنظيم نفسه على أساس ثنائي اللغة، لذا يوجد في بلجيكا نظامين حزبيين متوازنين حتى في بروكسل العاصمة، وحتى الأحزاب التي تقدم مرشحين من كلا المجموعتين اللغويتين وهي نادرة، يحتفظ الناخب بالاختيار الفردي للتصويت لصالح قوائم المجموعة اللغوية التي ينتمي اليها، وعلى هذا الأساس تجري الانتخابات وفق حملتين مختلفتين واحدة في شمال البلاد والأخرى في الجنوب، هذه الظاهرة الحزبية عززت سيطرة النخب السياسية على السلطة من جهة، وترسيخ نظام التوافقية في تشكيل الحكومة والبرلمان من جهة أخرى[36].

(36) caroline van wynsberghe: op cit, p14

لذلك لا يعكس نظام التعددية الحزبية في بلجيكا الانقسامات السياسية والاجتماعية التي أدت الى استقطاب المجتمع البلجيكي على أساس لغوي، فضلاً عن العامل اللغوي يعكس ظهور ابعاد صراع يأخذ جنبة دينية من خلال التعارض بين الحزب الليبرالي والحزب الكاثوليكي، كما ظهرت أهمية الانقسام الاجتماعي والاقتصادي بين اليسار واليمين مع ولادة الحركة الاشتراكية ما ادى إلى تعارض بين الاحزاب الليبرالية والاشتراكية من جهة أخرى.

لا يعكس نظام التعددية الحزبية في بلجيكا الانقسامات السياسية والاجتماعية التي أدت الى استقطاب المجتمع البلجيكي على أساس لغوي

ففي الستينات والسبعينات ارتفع عدد الاحزاب الممثلة في البرلمان بشكل كبير، وبحلول عام 1981 كان هناك (14) حزباً سياسياً في البرلمان الاتحادي، بعدها حدث انخفاض في عدد الاحزاب عندما فقد الشيوعيون وبعض الأحزاب الصغيرة ممثليهم في البرلمان، ورغم ظهور انفراجه بعد قيام الدولة الفيدرالية عام 1993 بشكل رسمي كنتيجة مباشرة للانقسام اللغوي والثقافي المتزايد بين البلجيكيين الناطقين بالهولندية والفرنسية[37]، إلا أن الانقسام ظهر داخل الأحزاب في المناطق، علاوةً على ذلك أن الأحزاب السياسية على المستوى الاتحادي مستقلة تنظيمياً بشكل كامل، بحيث لم تعد هناك أحزاب وطنية على المستوى الاتحادي باستثناء بعض الأحزاب الصغيرة غير المؤثرة، فجميع الأحزاب الفلمنكية والفرونكفونية تقدم نفسها في الدوائر الخاصة بها، بحيث لا يستطيع الناخبون في فلاندرز التصويت

(37) ينظر: رونالد ل.واتس: الانظمة الفيدرالية، مصدر سبق ذكره، ص40.

لمرشحي الوالون، فضلاً عن ذلك هناك الدائرة الانتخابية ثنائية اللغة غير المقسمة في العاصمة بروكسل، إذ يكون التصويت على أساس لغوي، لذلك هذا الواقع أدى إلى ترسيخ الواقع الائتلافي التوافقي حتى على المستوى المحلي[38].

فمثلاً الاحزاب الفلمنكية لاسّيما الديمقراطيون المسيحيون والقوميون ركزوا على اتساع الحكم الذاتي للمنطقة الفلمنكية، وطالبوا بانشقاق الدائرة الانتخابية ثنائية اللغة في بروكسل (هالة-فليفورد) المتحدثة باللغة الفرنسية، رغم معارضة بعض الاحزاب الفلمنكية لمثل هذا الانقسام[39].

وبذلك يتضح أن انقسام النظام الحزبي إلى الثنائية في بلجيكا مرتبط بالواقع الاجتماعي القائم على التصويت العرقي الاقليمي من جهة، فهذان النظامان لا يتنافسان مطلقاً لأنهما يتركزان اقليمياً، فالناخبون الناطقون بالهولندية ينتخبون السياسيين الناطقين بالهولندية، وينطبق الحال على الناخبون الناطقين بالفرنسية، مما يجعل الاحزاب الناطقة بالهولندية تتركز في اقليم المنطقة الفلمنكية، والاحزاب الناطقة بالفرنسية تتركز في منطقتي والون وبروكسل، وأن كانت بروكسل الاقليم الوحيد للمنافسة لكن على المستوى المحلي حصرياً، وليس على مستوى الانتخابات الفيدرالية والاوروبية.

ومن جهة أخرى ساعد النظام الانتخابي (التمثيل النسبي) إلى انتاج تعددية حزبية نابذة أو مستقطبة بين المناطق، كما أدى إلى تشكيل تحالفات غير منسجمة وغير متكافئة على مستوى الحكومة الفيدرالية وبشكل أقل في الحكومات الاقليمية، فأبعاد المنافسة الحزبية تستند على العوامل الاجتماعية والديمغرافية لمختلف الناخبين، وساعد على ذلك طبيعة النظام الانتخابي الذي فاقم من زيادة الأحزاب التي أثرت بشكلٍ مباشر على قيام الحكومات الائتلافية[40].

لكن في عام 2003 أدخلت اصلاحات على النظام الانتخابي بحث اصبح عدد الدوائر (11) اي مساوٍ لعدد المقاطعات بعد أن كان عدد الدوائر (30)، هذا الاصلاح ادى إلى تبسيط توزيع المقاعد إلى حد كبير، كما تم اعتماد عتبة الـ(5%) على مستوى الدوائر الانتخابية في المقاطعات، ومن ثم هذا الأجراء جاء كوسيلة للحد من تفاقم انقسام النظام الحزبي في بلجيكا، وبالفعل ساعدت هذه الاصلاحات على التخلص من الاحزاب الصغيرة[41].

أن المشهد السياسي التوافقي في بلجيكا كان نتيجة لواقع اجتماعي سياسي دستوري، وكان للنظام الحزبي دوراً كبيراً في ترسيخ الواقع التوافقي

مما تقدم يتضح لنا أن المشهد السياسي التوافقي في بلجيكا كان نتيجة لواقع اجتماعي سياسي دستوري، وكان للنظام الحزبي دوراً كبيراً في ترسيخ الواقع التوافقي بسبب التجزئة في هذا النظام لاسّيما بعد فشل الاحزاب الاتحادية في معالجة الولاءات الفرعية، مما أدى إلى غيابها عن المشهد السياسي وظهور أحزاب اقليمية قائمة على الأساس اللغوي في منطقتين سياسيتين بنظامين حزبيين على المستوى دون الوطني، وقد ساعد النظام الانتخابي على هذا الواقع لأنه لا يوفر

(38) Toni Toharudin: individualism, nationalism, ethnocentrism and authoritarianism, university of Groningen, 2010, p32.

(39) Tom Louwerse and Peter Van Aelst: The exceptional Belgian case? Government formation duration in comparative perspective,2010,p13

(40) Jeroen k joly: party system change in Belgium, at: https://www.researchgat.net,(2018,p35.

(41) Lieven De winter and other: party systems and electoral behavior in Belgium at: (https://www.researchgat.net,2015,p7.

دائرة انتخابية واحدة على المستوى الاتحادي، وهذا ما يدفع باتجاه قيام حكومات ائتلافية توافقية.

المطلب الثاني: طبيعة الحكومات الائتلافية التوافقية في بلجيكا ومديات استقرارها

اخذت بلجيكا بنظام الحكم البرلماني، ومن المعروف أن الحكومات المشكلة في هذا النظام لابد أن تحصل على ثقة اعضاء البرلمان، وبعيداً عن الحزب الذي يحصل على الأغلبية البرلمانية فرض الدستور البلجيكي واقع توافقي لتشكيل الحكومة، بحيث أصبح معه واقع الحكومات الائتلافية المشكلة في بلجيكا يختلف عن نظيراتها في باقي الدول الأوروبية، لأننا عندما نتناول الحكومات الائتلافية نجد انفسنا أمام نوعين من هذه الحكومات، وهي الحكومات الائتلافية (التنافسية) (*)، والحكومات الائتلافية (التوافقية) (**)، فقد أشار الدستور إلى أنَ مجلس الوزراء يتكون من (15) عضواً كحد أقصى، ويتضمن باستثناء رئيس الوزراء أعضاء من الناطقين باللغة الفرنسية مساوين في عددهم للأعضاء الناطقين بالهولندية[42]، وهذا يشير إلى أنَ الواقع التوافقي اصبح واقع حال سياسي وانعكاس للواقع الاجتماعي، فحتى لو حصل أي حزب على الأغلبية البرلمانية المطلقة لا يمكنه تشكيل حكومة أغلبية خارج سياق الدستور.

أنَ واضعي الدستور البلجيكي كانوا أمام خيار الأنقسام أو أتباع النهج التوافقي لإدارة الدولة والحفاظ عليها في ظل المجتمع التعددي

وعلى ما يبدو أنَ واضعي الدستور البلجيكي كانوا أمام خيار الأنقسام أو أتباع النهج التوافقي لإدارة الدولة والحفاظ عليها في ظل المجتمع التعددي، فضلاً عن ذلك أنَ أحد أهم اسباب اتباع هذا النهج هو نجاح الأحزاب الإقليمية في كسب الناخبين على أساس لغوي ومناطقي، بالمقابل ضعف بشكل كبير دعم الناخبين للأحزاب التقليدية على المستوى الاتحادي، مما أدى إلى تفكك هذه الأحزاب وإعادة تشكيلها على أسس لغوية، وقد بدأ ذلك مع الديمقراطيين المسيحيين عام 1968، واكتملت مع انقسام الحزب الاشتراكي عام 1978.

أنَ انقسام النظام الحزبي على أسس لغوية انعكس ليس فقط على آلية تشكيل الحكومة، بل على عملية صنع القرار في السلطة التنفيذية والتشريعية، بما يضمن حماية فاعلة لجميع الاطراف، لاسّيما الأقلية الفرنسية، خاصةً و أنَ مجلس الشيوخ المتكون من (71) عضواً قائم على أساس التوافق، وهو يشارك مجلس النواب في تشريع القوانين، لذا لا يمكن تمرير أي تشريع قانوني مالم يتم الموافقة عليه من قبل الأغلبية اللغوية[43]، فعلى مستوى البرلمان هناك حق النقض، عندما تُعلن مجموعة لغوية أنَ اقتراحاً ما سيضر مصالحهم كمجموعة لغوية فيمكنها تنشيط ما يعرف بـ(جرس الانذار) كضمان للأقلية لاسّيما في منطقة بروكسل التي يوجد فيها أقلية ناطقة بالفرنسية، وعادةً يتم تسوية الخلافات حول توزيع السلطات الاتحادية بطرق قضائية، إذ تتولى محكمة التحكيم المكونة من (12) قاضياً، (6) منهم يتكلمون الهولندية، و(6) آخرين يتكلمون الفرنسية، وجميعهم معينين من الحكومة الفيدرالية التوافقية بناءً على اقتراح من مجلس الشيوخ الذي هو الآخر قائم على اساس

(*) وهي الحكومات التي تتشكل من عدة أحزاب بسبب عدم حصول أي حزب على الأغلبية البرلمانية.

(**) وهي الحكومات التي تتشكل وفق نهج معين قائم على تقاسم السلطة بين جميع الأحزاب الممثلة لمكونات المجتمع، بغض النظر عن الأغلبية البرلمانية، وهنا يمكن القول بأن كل الحكومات التوافقية هي حكومات ائتلافية، لكن ليس كل الحكومات الائتلافية هي حكومات توافقية، بل هناك حكومات ائتلافية تنافسية.

(42) المادة (99) من الدستور البلجيكي النافذ لعام 1993.

(43) انظر المواد: (67-81-82) من الدستور البلجيكي النافذ لعام 1993.

توافقي[44]، وبذلك نجد أنَ النهج التوافقي قد شمل جميع مؤسسات الدولة الرسمية. ونتيجةً لهذا الانقسام الحزبي أصبحت العلاقة المتوقعة بين نتيجة الانتخابات وتشكيل الحكومة اشكالية بحد ذاتها، إذ يتحرك النظام الحزبي البلجيكي باتجاهات مختلفة، حتى أصبح معه تشكيل حكومة اتحادية تحترم أرادة الناخب هي ممارسة صعبة، ولابد أنَ تتعارض مع توقعات الجمهور، كما أنَ هذا الانقسام على المستوى الاتحادي أدى إلى زيادة التوترات وعدم الاستقرار السياسي والحكومي على المستوى الاتحادي، إذ أنَ عملية تشكيل الحكومة في بلجيكا وفق البيئة الاجتماعية والسياسية غير المنسجمة صعبة للغاية، وهذا ما جعل تشكيل الحكومة تستغرق احياناً أكثر من (100) يوم، فمثلاً بعد انتخابات عام 2007 استغرق تشكيل الحكومة (194) يوماً، بينما انتخابات عام 2010 فهي المدة الأطول في تاريخ تشكيل الحكومات البلجيكية عندما استغرقت (541) يوماً، وتشير بعض الدراسات إلى أنَ الاستقطاب السياسي والسعي إلى التوافق في تشكيل الحكومة الاتحادية جعل من الحلول الوسط بين الاطراف أكثر صعوبة لعدة اسباب أهمها:[45].

أصبحت العلاقة المتوقعة بين نتيجة الانتخابات وتشكيل الحكومة اشكالية بحد ذاتها

1. تضمين الدستور قواعد أسهمت بالدفع نحو التوافق، كحماية حقوق المجموعات اللغوية في الدولة، وتشكيل الحكومة بالمناصفة بين الناطقين بالهولندية والفرنسية، هذا الواقع الدستوري زاد من تعقيد عملية المساومة لتشكيل الحكومة.
2. الاستقطاب الايديولوجي من حيث التقسيمات التقليدية بين اليمين واليسار، على الرغم من أنَ الاستقطاب اللغوي أكثر تأثيراً، وكثرة الاطراف المشاركة في تشكيل الحكومة، فمعظم السياسات التي يتم تنفيذها من قبل مجلس الوزراء يتم تحديدها وصياغتها ضمن (توافق الائتلاف)، وهذه التوافقات تحدد وتكبح جماح سياسات الحكومة الاتحادية المشكلة[46].

فمثلاً خلال عامي (2008-2009) تم تشكيل وسقوط (4) حكومات، بسبب الخلافات المستمرة بين الديمقراطيون المسيحيون والليبراليون والاشتراكيون[47] لأن بانسحاب أحد الاطراف تفقد الحكومة شرعيتها، أما في الانتخابات النيابية لعام 2014 شكل (تشارلز ميشيل) حكومة ائتلافية فريدة من نوعها ضمت التحالف الفلمنكي الذي شمل الحزب الديمقراطي المسيحي الفلمنكي، والديمقراطيون الفلامنكيون، والليبراليون، أذ اصبح هذا التحالف هو الطرف الرئيسي في تشكيل الحكومة، رغم أنَهم لم يشغلوا منصب رئيس الوزراء الذي كان من الناطقين بالفرنسية، إذ فقدت الأحزاب الناطقة بالفرنسية لأول مرة العديد من المناصب في الحكومة، وشاركت بحزب واحد فقط مقابل ثلاثة أحزاب فلامنكية ناطقة باللغة الهولندية[48].

وكذلك في انتخابات عام 2017 بقي التحالف الفلمنكي مسيطراً على الحكومة الائتلافية التي بقي رئيسها الناطق بالفرنسية (تشارلز ميشيل)، وقد استطاعت

(44) انظر المادة (103) من الدستور البلجيكي النافذ لعام 1993.

(45) Tom Louwerse and Peter Van Aelst: op cit, p12.

(46) Jeroen k joly: op cit,p33.

(47) ibid,p32.

(48) Corinne Deloy: will Belgium re-elect the Swedish coalition in office,federal and regloval elections in Belgium, 26th, my2019,p3.

هذه الحكومة الحفاظ على النزاعات المجتمعية قدر الامكان، مع ذلك حصلت النزاعات والتوترات داخل مجلس الوزراء وبين احزاب التحالف الفلمنكي لاسيما فيما يتعلق بالقضايا الاجتماعية والاقتصادية[49]، وعلى هذا الأساس نجد أنَ مستوى الاستقرار في الحكومات الائتلافية التوافقية في بلجيكا يختلف بين فترة واخرى، وهذا مرتبط بطبيعة وشكل التحالفات ومدى الانسجام بينها، وفيما أذا كانت نفسها الاحزاب موجودة في التحالفات على المستوى الاتحادي والاقليمي.

(49) Benoit rihoux and other: Belgium: Political development and data for 2017,(European Journal of Political Research Political Data Yearbook 57,2018,p32. :

فعندما نتحدث عن العلاقة بين الحكومة الاتحادية وحكومات المجتمعات والاقاليم، نجد أنَ التعاون محدود بحيث لا تستطيع الحكومة الاتحادية فرض قرار معين على المجتمعات والاقاليم دون موافقة حكوماتهم، فمثلاً اقترح أحد الوزراء الاتحاديين زيادة سن التقاعد للمعلمين، لكن تم رفض هذا الاقتراح لأنه يؤثر على السياسات التعليمية وميزانية أحدى المجتمعات، لكن بالمقابل يجب الاشارة إلى ان هناك ترابطاً بين سياسة الحكومة على المستوى الاتحادي والمستوى الاقليمي، عندما تكون الاحزاب المشكلة للسلطة التشريعية والتنفيذية على المستوى الاتحادي هي نفسها على المستوى الأقليمي، أي بمعنى آخر أنَ الحكومات الاتحادية والأقليمية تتشكل من ائتلافات حزبية متطابقة سياسياً[50].

أنَ التعاون محدود بحيث لا تستطيع الحكومة الاتحادية فرض قرار معين على المجتمعات والاقاليم دون موافقة حكوماتهم

(50) wilfried swenden: op cit,p10.

فعلى سبيل المثال تألفت الحكومة الفيدرالية للفترة من (1999-2003) من ثلاثة أحزاب تمثل الفلامنكيين هم (الخضر والاشتراكيون الديمقراطيين والليبراليون)، وثلاثة أحزاب تمثل الفرنسيين هم كل من (الخضر والاشتراكيون الديمقراطيين والليبراليون)، الثلاثة الأولى كانت مدعومة من حزب صغير قومي فلمنكي معتدل، في حين الثلاثة الأخرى هم شركاء في الائتلاف في منطقة حكومة الوالون، وجميع هذه الاطراف الستة تشارك في حكومة بروكسل الاقليمية، هذه الائتلافات الواسعة والشاملة على المستوى الاتحادي والاقليمي ساعدت في بعض الاحيان على التفاهم في حل بعض المشاكل السياسية والاجتماعية والاقتصادية من خلال تقديم التنازلات[51]، لكن يبقى مستوى الاستقرار السياسي لاسيما الحكومي على المستوى الاقليمي أعلى من الاستقرار السياسي على المستوى الاتحادي، فغالباً تشكل الحكومات على المستوى الاقليمي من طرفين على الأكثر، بينما تشكل الحكومات على المستوى الاتحادي من ستة أطراف احياناً[52].

(51) wilfried swenden: op cit,p11.

(52) Routledge: political parties in consociational democracy,London,1999,p77.

يبقى مستوى الاستقرار السياسي لاسيما الحكومي على المستوى الاقليمي أعلى من الاستقرار السياسي على المستوى الاتحادي

وبسبب العلاقة المتعارضة بين الشمال والجنوب البلجيكي توجد خمس كيانات فيدرالية هي[53]:

1. البرلمان والحكومة الفلمنكية: وهي ناتجة عن اندماج مؤسسات المنطقة الفلمنكية والمجتمع، ويضم برلمانها الاقليمي (118) مقعداً، وبرلمان المجتمع الفلمنكي ايضاً يتكون من (118) عضواً في البرلمان الاقليمي، فضلاً عن (6) اعضاء منتخبين على القوائم الفلمنكية في البرلمان الاقليمي للعاصمة

(53) انظر المواد (121-122) من الدستور البلجيكي النافذ لعام 1993.

بروكسل، وتسري قرارات البرلمان على المنطقة الفلمنكية وبروكسل بخصوص شؤون المجتمع الناطق بالهولندية، ويتم انتخاب الحكومة من البرلمان.

2. البرلمان والحكومة الوالونية: وتضم (75) مقعداً تصدر مراسيم بشأن المسائل الاقليمية في منطقة الوالون، بما في ذلك المنطقة الناطقة بالالمانية، ويتم انتخاب الحكومة من البرلمان.
3. برلمان وحكومة الجالية (المجتمع) الفرنسي: هذا البرلمان غير منتخب من قبل الشعب بشكلٍ مباشر، إذ يتألف من جميع اعضاء البرلمان الاقليمي في والون والبالغ عددهم (75) عضواً، فضلاً عن (19) عضواً منتخبين على القوائم الفرنكفونية في البرلمان الاقليمي لبروكسل، ويصدر البرلمان والحكومة القرارات الخاصة بشؤون المجتمع في منطقة والون باستثناء المنطقة الناطقة بالألمانية، ويتم انتخاب الحكومة من البرلمان.
4. البرلمان والحكومة الناطقة بالألمانية: يتألف البرلمان من (25) مقعداً، يصدر المراسيم في شؤون المجتمع الناطق بالألمانية، ويتم انتخاب الحكومة من البرلمان.
5. برلمان وحكومة العاصمة بروكسل: يتألف البرلمان من (89) مقعداً، يتم انتخاب الاعضاء على أساس قوائم أحادية اللغة، (17) مقعداً للمتحدثين بالهولندية، و(62) مقعد للمتحدثين بالفرنسية، و(10) مقاعد لباقي الاقليات، وتتألف الحكومة بالتوافق، ويتطلب انتخاب رئيس الوزراء من الاغلبية المكونة من المجموعتين في البرلمان[54].

(54) kris Deschouwer: op cit,p19.

مما تقدم يتضح لنا أنَ الواقع التوافقي في بلجيكا قد فرض أولاً بسبب الاختلاف اللغوي داخل المجتمعات والذي انعكس بدوره على طبيعة الأحزاب السياسية التي سارت مع الواقع الاجتماعي للتحول إلى احزاب اقليمية دون الوطنية، وهذا ما فرض على واضعي الدستور مراعاة الواقع الاجتماعي والسياسي وتنظيمه في قواعد قانونية ثبتت مبدأ التوافق ليس فيما يخص تشكيل الحكومات، بل على المستويات الاخرى في السلطة التشريعية والقضائية ايضاً، فالهيكل المنظم للمجتمع البلجيكي بغض النظر عن الجانب اللغوي الاهم، ينقسم بين ثلاث اتجاهات هي (الكاثوليك والليبرالية والاشتراكية)، وكانت الأحزاب تمثل اوضح شكل من اشكال الانقسام، ووفق هذا الهيكل الاجتماعي والتعدد اللغوي والانقسام المجتمعي وفي ظل نظام انتخاب بالتمثيل النسبي ودستور رسخ الحكم التوافقي، جعل تشكيل الحكومات الائتلافية التوافقية أمر واقع لا مفر منه.

أنَ الواقع التوافقي في بلجيكا قد فرض أولاً بسبب الاختلاف اللغوي داخل المجتمعات والذي انعكس بدوره على طبيعة الأحزاب السياسية

(الخاتمة)

أنَ نقطة انطلاق الواقع التوافقي في بلجيكا جاءت بعد أنَ ادرك المجتمع والنخب السياسية أنَها الحل الوحيد للحفاظ على وحدة الدولة، فالتوافقية في بلجيكا نظام

سياسي قائم على تقاسم السلطة نتيجة الانقسام المجتمعي، وهذا ما دفع إلى الأخذ بالفيدرالية التي تُعد من الأمثلة النادرة في العالم لما يسمى بالفيدرالية غير الترابطية، فهناك نوعان من الكيانات الفيدرالية كل منها تتداخل مع الاخرى في بروكسل، وربما من حافظ على كيان الدولة موحداً هو التوافق أكثر من الفيدرالية، لأن الاخيرة محدودة التأثير لاسّيما فيما يتعلق بالقرارات المهمة، ففي ظل الانقسام الاجتماعي والاقتصادي اصبحت معه سياسة الاغلبية سبباً في التوترات السياسية وكان الحل الوحيد هو الابتعاد عن التنافسية والاعتماد على استراتيجيات توافقية.

وعلى ما يبدو أنَ عملية تفويض وتقسيم السلطة توافقياً في بلجيكا قد ساعدت على تخفيف التوترات الحادة بين المجموعات اللغوية المختلفة، وظهر ذلك بشكلٍ واضح من استقرار الحكومة الاتحادية للمدة من (2014-2017) ، مع ذلك بعضٍ التحديات الرئيسية على المدى الطويل لاتزال قابلة للاستمرار في الفيدرالية البلجيكية، في ظل غياب الاحزاب الوطنية، وقوة النظام الحزبي على المستوى الاقليمي، فبسبب هذه التجزئة اصبحت الحكومات الائتلافية هي القاعدة وليس الاستثناء، لكن ربما هذه التجزئة أسهمت في الحفاظ على الاستقرار السياسي في الاقاليم، لكن على حساب المركز الذي بقيت حكوماته تعاني من فقدانه للقرار لصالح الاطراف.

صحيح أنَ الواقع التوافقي في بلجيكا قد أسهم في تخفيف حدة التوترات الاجتماعية والسياسية لاسيما عندما منحت الاقاليم صلاحيات كاملة على اقليمها، لكن تبقى الاشكالية الرئيسية هي في السلطات الاتحادية، ففقدان الاخيرة لسلطاتها الحقيقية كباقي الدول جعلت الاقاليم اشبه بالدول المستقلة عن المركز، ولا تقاس قوة الدولة الا عندما تتعرض للتحديات الخارجية، فأي تحدي خارجي لمملكة بلجيكا مستقبلاً قد يزيد من مطالبة الاقاليم بمزيد من الصلاحيات على حساب المركز، وعلى ما يبدو أنَ الحل يكمن في معالجة النظام الحزبي الثنائي واعادة بناء الاحزاب على المستوى الاتحادي وتوعية المجتمع التعددي بتقديم مصالح الدولة العامة على المصالح الفرعية، لأن ذلك سيجبر الاحزاب على تبني سياسات وطنية، تحافظ على وحدة الدولة من جهة، وتنتقل من التوافقية إلى التنافسية.

المصادر

أولاً: الوثائق الدستورية

-1 الدستور البلجيكي النافذ لعام 1993.

ثانياً: الكتب العربية والمترجمة

ارنت ليبهارت: الديمقراطية التوافقية في مجتمع متعدد، ترجمة: حسني زينة، معهد الدراسات الاستراتيجية، بيروت، 2006.

1. رونالد ل. واتس: الانظمة الفيدرالية، ترجمة: غالي برهومة وآخرون، منتدى الاتحادات الفيدرالية، كندا، 2006.
2. عبدالله محمد عبدالرحمن: علم الاجتماع السياسي(النشأة التطورية الحديثة

والمعاصرة)، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 2001.
3. مارك فان دير هولست: بناء الدولة العراقية الواحدة-الخيارات الفيدرالية والتعامل مع التنوع، عمان، 2006.

ثالثاً: الرسائل والاطاريح الجامعية

1. فراس عبدالكريم محمد علي: النظام السياسي لدول البينلوكس – دراسة تحليلية-، رسالة ماجستير(غير منشورة) ، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، 2008.

رابعاً: المصادر الأجنبية

1. Benoit rihoux and other: Belgium: Political development and data for 2017.
2. caroline van wynsberghe: The Belgian Example, weaknesses of the federal formula as implemented in Belgium,catholic university of Louvain
3. Corinne Deloy: will Belgium re-elect the Swedish coalition in office,federal and regloval elections in Belgium, 26th, my,2019.
4. DESCHOUWER, Kris, « La dynamique fédérale en Belgique », in FOURNIER, Bernard et REUCHAMPS, Min (eds.
5. European Journal of Political Research Political Data Yearbook,2018.
6. Jaak Billiet,Bart madbens and Andre-paul Frognier: differences in political culture between Flemings and Walloons, west European politics, vol 29,No5,2006
7. kris Deschouwer: governce of the public sector in Belgium, uNRISD,2004.
8. Le fédéralisme en Belgique et au Canada. Comparaison sociopolitique. Bruxelles : De Boeck, 2009.
9. philippe hambye: Langageet sogiete,competitive-advantage,2009.
10. Routledge: political parties in consociational democracy,London,1999.
11. Tom Louwerse and Peter Van Aelst: The exceptional Belgian case? Government formation duration in comparative perspective,2010 .
12. Toni Toharudin: individualism, nationalism, ethnocentrism and

authoritarianism, university of Groningen, 2010.
13. versmessn,E:the Belgian regional and national elections of may 1995,regional and federal studies,1995.
14. wilfried swenden:Belgian federalism, Robinson college, Cambridge,UK,2003 .

خامساً: المواقع الإلكترونية

1. AMCHAM BELGIUM: be/blog/multilingualism-belgium
2. https://www.researchgat.net,2015.
3. Jeroen k joly: party system change in Belgium, at: https://www.researchgat.net 2018, .
4. Lieven De winter and other: party systems and electoral behavior in Belgium at:)
5. worldometers.info/world-population/Belgium-population.